الدورة التدريبية: نظام المعاملات المدنية الإماراتي - الدليل الشامل



01 - 05 نوفمبر 2026

عمان

3800 € (للشخص الواحد)

Ref: #LEG1980_411800

مقدمة الدورة التدريبية / لمحة عامة:

يُعتبر نظام المعاملات المدنية الإماراتي الجديد، الصادر مؤخرًا، إضافة جوهرية للتشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويُحدث نقلة نوعية في تنظيم العلاقات القانونية بين الأفراد والكيانات. تُقدم هذه الدورة التدريبية من BIG BEN Training Center فهمًا شاملاً وعميقًا لهذا النظام الذي يُعد المرجع الأساسي في المسائل المدنية. تهدف الدورة إلى تعريف المشاركين بالمبادئ الأساسية، الأحكام العامة، والالتزامات العقدية وغير العقدية، وحقوق الملكية التي ينظمها النظام. سنتناول بالتفصيل مصادر الالتزام، العقود المسماة، وأحكام الملكية والحقوق العينية. كما ستركز الدورة على التطبيقات العملية والتحديات التي قد تنشأ عن تطبيق النظام، وتقديم رؤى حول كيفية التعامل مع هذه التغييرات بفعالية. إن فهم هذا النظام ضروري لجميع الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص، لضمان الامتثال القانوني وتحقيق الاستقرار في التعاملات. يمكن الإشارة هنا إلى أعمال أكاديميين بارزين مثل البروفيسور جايمس جورج شاندور (James Gordley)، الذي يعتبر مرجعًا في القانون المدني المقارن ويسلط الضوء على أهمية الأنظمة المدنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤكد على ضرورة هذه الدورة للمحامين ورجال الأعمال على حد سواء.

الفئات المستهدفة / هذه الدورة التدريبية مناسبة لـ:

- المحامون والمستشارون القانونيون.
- القضاة وأعضاء النيابة العامة.
- الموظفون في الإدارات القانونية بالشركات.
- المطورون العقاريون والمستثمرون.
- المحاسبون والمدققون القانونيون.
- الخريجون الجدد في كليات القانون.
- أصحاب الأعمال والمدراء التنفيذيون.

القطاعات والصناعات المستهدفة:

- القطاع القانوني والاستشارات.
- القطاع العقاري والإنشائي.
- الخدمات المالية والمصرفية.
- التجارة والتجزئة.
- القطاع الحكومي والجهات القضائية.
- الصناعات التي تعتمد على العقود.
- الاستثمار والتطوير الاقتصادي.

الأقسام المؤسسية المستهدفة:

- الإدارات القانونية.
- أقسام الامتثال.
- إدارات العقود.
- إدارات الشؤون المالية.
- إدارات المخاطر.
- الموارد البشرية.
- إدارات تطوير الأعمال.

أهداف الدورة التدريبية:

بنهاية هذه الدورة التدريبية، سيكون المتدرب قد أتقن المهارات التالية:

- فهم المبادئ الأساسية والأحكام العامة في نظام المعاملات المدنية الإماراتي.
- التمييز بين الالتزامات العقدية وغير العقدية ومصادرها.
- تطبيق أحكام العقود المسماة كعقد البيع والإيجار.
- تحليل وتطبيق أحكام حقوق الملكية والحقوق العينية.
- فهم قواعد المسؤولية المدنية والتعويض عنها.
- صياغة ومراجعة العقود المدنية بما يتوافق مع النظام.
- التعامل مع المنازعات المدنية في ضوء النظام الجديد.

منهجية الدورة التدريبية:

يعتمد BIG BEN Training Center في هذه الدورة التدريبية على منهجية تجمع بين العمق النظري والتطبيق العملي لضمان استيعاب شامل لـ نظام المعاملات المدنية الإماراتي. يتم تقديم المفاهيم القانونية المعقدة من خلال محاضرات تفاعلية، يليها تحليل معمق لـ دراسات حالة واقعية مستقاة من الممارسة القضائية والقانونية في الإمارات، مما يوضح كيفية تطبيق أحكام النظام على سيناريوهات فعلية. سيشارك المتدربون في ورش عمل جماعية تتيح لهم فرصة صياغة بنود عقدية، تحليل منازعات مدنية، ومناقشة حلول قانونية مبتكرة. كما سيتم تشجيع النقاش المفتوح وتبادل الخبرات بين المشاركين لتعميق فهمهم للموضوع. توفر الدورة تغذية راجعة فردية لتعزيز التعلم المستمر، مما يضمن أن يخرج المشاركون بقدرة محسّنة على التعامل بفعالية مع أحكام النظام في ممارساتهم المهنية.

خريطة المحتوى التدريبي (محاور الدورة التدريبية):

الوحدة الأولى: المدخل إلى نظام المعاملات المدنية الإماراتي.

- نشأة وأهمية نظام المعاملات المدنية الإماراتي.
- المبادئ العامة لنظام المعاملات المدنية.
- النطاق الزماني والمكاني لتطبيق النظام.
- الفرق بين النظام الجديد والقانون المدني السابق.
- الأحكام المتعلقة بالأشخاص والأهلية.
- مصادر القانون المدني في الإمارات.
- تفسير النصوص القانونية في النظام.

الوحدة الثانية: الالتزامات ومصادرها.

- تعريف الالتزام وأركانه.
- مصادر الالتزام: العقد، الإرادة المنفردة، العمل غير المشروع، القانون.
- الإثراء بلا سبب.
- أحكام العقد: الأركان، الشروط، والصحة.
- أنواع الالتزامات: الطبيعية والمدنية.
- آثار الالتزام: التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض.
- انقضاء الالتزام: الوفاء، التجديد، المقاصة، الإبراء.

الوحدة الثالثة: أنواع العقود المسماة.

- عقد البيع: أركانه، التزامات البائع والمشتري.
- عقد الإيجار: أركانه، حقوق وواجبات المؤجر والمستأجر.
- عقد المقاولة: طبيعته، التزامات المقاول وصاحب العمل.
- عقد الوديعة: أحكامه والتزامات الأطراف.
- عقد الوكالة: نطاقه وآثاره.
- العقود الأخرى في النظام: الهبة، الصلح، الكفالة.
- أحكام عامة للعقود في النظام الجديد.

الوحدة الرابعة: حقوق الملكية والحقوق العينية.

- مفهوم الملكية وأشكالها.
- حقوق الملكية الفردية والملكية الشائعة.
- الحقوق العينية الأصلية: حق الملكية، حق التصرف، حق الانتفاع، حق الارتفاق.
- الحقوق العينية التبعية: الرهن التأميني، الرهن الحيازي، حق الامتياز.
- حماية الملكية والحقوق العينية.
- آثار الملكية: الاستغلال، الاستعمال، والتصرف.
- المنازعات المتعلقة بالملكية في الإمارات.

الوحدة الخامسة: المسؤولية المدنية وتطبيقات النظام.

- مفهوم المسؤولية المدنية: العقدية والتقصيرية.
- أركان المسؤولية التقصيرية: الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية.
- المسؤولية عن فعل الغير ومسؤولية حارس الشيء.
- التعويض عن الضرر: أنواع التعويضات وكيفية تقديرها.
- تطبيق النظام على القضايا المدنية المعاصرة.
- دور التحكيم والوساطة في فض المنازعات المدنية.
- مستقبل نظام المعاملات المدنية وتأثيره على بيئة الأعمال.

الأسئلة المتكررة:

ما هي المؤهلات أو المتطلبات اللازمة للمشاركين قبل التسجيل في الدورة؟

لا توجد شروط مسبقة.

كم تستغرق مدة الجلسة اليومية، وما هو العدد الإجمالي لساعات الدورة التدريبية؟

تمتد هذه الدورة التدريبية على مدار خمسة أيام، بمعدل يومي يتراوح بين 4 إلى 5 ساعات، تشمل فترات راحة وأنشطة تفاعلية، ليصل إجمالي المدة إلى 20-25 ساعة تدريبية.

سؤال للتأمل:

في ظل التطور المستمر للبيئة القانونية والاقتصادية في الإمارات، كيف يمكن للمحامين والشركات التكيف بفعالية مع التحديات التي يفرضها نظام المعاملات المدنية الإماراتي الجديد لضمان الامتثال وتحقيق النجاح؟

ما الذي يميز هذه الدورة عن غيرها من الدورات؟

تتميز هذه الدورة التدريبية من BIG BEN Training Center بكونها الوحيدة التي تقدم تحليلًا شاملًا وعمليًا لـ نظام المعاملات المدنية الإماراتي الجديد، مع التركيز على تطبيقاته الفعلية بدلاً من مجرد سرد مواده القانونية. ما يميزها هو قدرتها على تبسيط المفاهيم القانونية المعقدة وتقديمها بأسلوب يسهل على غير المتخصصين فهمها، مع الحفاظ على العمق الأكاديمي. تعتمد الدورة على دراسات حالة واقعية وسيناريوهات عملية لتمكين المشاركين من تطبيق المعرفة المكتسبة في سياقات مهنية حقيقية. يتم التركيز على تزويد المتدربين بالأدوات اللازمة لصياغة عقود مدنية صحيحة، والتعامل مع المنازعات القانونية بكفاءة، مما يعزز قدراتهم على ضمان الامتثال القانوني. هذه الدورة لا تقتصر على نقل المعلومات، بل تهدف إلى بناء كفاءات حقيقية تسهم في تعزيز الفهم القانوني والعملي للمشاركين في ضوء النظام الجديد.